



المحضر الجملي للدورة الاستثنائية الأولى للمجلس البلدي لبلدية الزريبة لسنة 2018

- الإربعاء 05 سبتمبر 2018 -

1- الإطار القانوني للجلسة:

عملا بمقتضيات القانون الأساسي ع29-د لسنة 2018 المؤرخ في 09 ماي 2018 والمتعلق بمجلة الجماعات المحلية والصادر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية ع39-د بتاريخ 15 ماي 2018. وبناءا على الاستدعاءات الموجهة إلى كافة السادة أعضاء المجلس البلدي لبلدية الزريبة بتاريخ 31 أوت 2018 تحت ع1500-د والمتعلقة بضبط موعد ومكان انعقاد الدورة.

عقد المجلس البلدي لبلدية الزريبة دورته الإستثنائية الأولى لسنة 2018 على الساعة الخامسة والنصف من مساء يوم الإربعاء 05 سبتمبر 2018 بقصر بلدية الزريبة برئاسة السيد: "إبراهيم بن عمر" رئيس المجلس البلدي وبحضور السيدات والسادة:

★ أعضاء المجلس البلدي:

- 1- شروق العبيدي (المساعدة الأولى) 2- عبد الملك الحاج حسين (المساعد الثاني ورئيس لجنة الطفولة والشباب والرياضة) 3- مكرم الحاج الصغير (المساعد الثالث ورئيس لجنة التعاون اللامركزي) 4- ذكرى السعداوي (المساعدة الرابعة) 5- جلال الحاج عمر (رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية ومتابعة التصرف) 6- نجلاء بن زينة (رئيسة لجنة الديمقراطية والتشاركية والحوكمة المفتوحة) 7- الهاشمي الأسود (رئيس لجنة الأشغال والتهيئة العمرانية) 8- عبد السلام العمري (رئيس لجنة النظافة والصحة والبيئة) 9- ابتسام موسى (رئيسة لجنة الفنون والثقافة والتربية والتعليم) 10- وصال شعبان (رئيسة لجنة الشؤون الاجتماعية والشغل وفاقدي السند وحاملي الإعاقة) 11- هدى عمار (رئيسة لجنة الإعلام والتواصل والتقييم) 12- مراد بوخريص (مستشار بلدي) 13- عبد الفتاح الأبيض (مستشار بلدي) 14- عبد الواحد الدريدي (مستشار بلدي) 15- فتحي البحري (مستشار بلدي).

★ عن الإدارة البلدية:

- 1- محمد بن جبارة (كاتب عام بلدية الزريبة ومقرّر الجلسة) 2- الأزهر التويتي (كاهية مدير فني بالبلدية)
- 3- الناصر شكيربان (رئيس مصلحة النزاعات والملك البلدي) 4- فاطمة مطار (رئيسة مصلحة النظافة والمحيط).

وقد تغيب عن الجلسة بعذر السيدات والسادة:

- 1- دنيا الخميري (رئيسة لجنة شؤون المرأة والأسرة) 2- وهيبة التليلي (رئيسة لجنة الشؤون الإدارية واسداء الخدمات).

طبقا لأحكام الفصل 220 من مجلة الجماعات المحلية وبعد التثبت من توفر النصاب القانوني من طرف السيد رئيس المجلس البلدي والسيد الكاتب العام للبلدية لانعقاد هذه الجلسة باعتبار حضور عدد 16 عضوا من 18 عضوا من أعضاء المجلس البلدي (تسجيل غياب عضوين بعذر).

وقبل افتتاح الجلسة من طرف السيّد رئيس المجلس البلدي تدخّل السيّد: "مكرم الحاج الصغير" المساعد الثالث لرئيس المجلس ورئيس لجنة التعاون اللامركزي الذي بمجرّد اطلاعه وتصفّحه لجدول أعمال الدورة توجّه بتساؤل إلى السيّد رئيس المجلس البلدي بخصوص العنصر الثالث المدرج بجدول الأعمال والمتعلّق بمراجعة كراسات شروط اللّزمات ببلدية الزربية حيث كان سؤاله على النحو التالي: "هل سيقع مناقشة مسألة تغيير استغلال الحّمّات الفردية بالزربية" وحال إجابته من طرف السيّد رئيس البلدية بأنّ موضوع تساؤله هو مقترح من بين المقترحات التي سيقع مناقشتها والتداول بشأنها من طرف أعضاء المجلس البلدي خلال هذه الجلسة، أشار السيّد: "مكرم الحاج الصغير" إلى أنّ هذا العنصر سبق لمجلس النّياية الخصوصية الفارطة ومختلف مكّونات المجتمع المدني بالزربية رفضه والحسم فيه باعتماد المقاربة التشاركية، لذلك فإنّ إعادة طرحه ومناقشته يقتضي وجوبا اعتماد نفس هذا التمشّي لذلك وأمام إدراج هذا العنصر مجدّدا صلب جدول أعمال هذه الدورة فإنّه سيضطرّ لمغادرة الجلسة معذرا من السيّد رئيس البلدية ومن كافّة الزّملاء السّادة أعضاء المجلس نظرا لرفضه المطلق مواصلة حضور أشغال هذه الجلسة وامتسكا بضرورة مناقشة هذا العنصر باعتماد المقاربة التشاركية مع مكّونات المجتمع المدني بالزربية.

افتتح السيّد رئيس البلدية الجلسة مرحّبا بكافّة السّادة الأعضاء على تلبّيتهم الدعوة الموجهة إليهم لحضور أشغال هذه الدورة الإستثنائية الأولى للمجلس البلدي والتي تتعدّد طبقا لأحكام الفصل 216 فقرة سابعة وذلك قصد مناقشة العناصر المدرجة بجدول أعمالها التالي:

← تنقيح برنامج الاستثمار البلدي التشاركي لبلدية الزربية لسنة 2017.

← تهيئة الحّمّات والعمارة البلدية.

← مراجعة كراسات شروط اللّزمات ببلدية الزربية.

وبمجرّد انتهاء السيّد رئيس المجلس البلدي من سرد مختلف العناصر التي يتضمّن جدول أعمال هذه الدورة تدخّل السيّد: "جلال الحاج عمر"، رئيس لجنة الشّؤون المالية والاقتصادية ومتابعة التصرف ورئيس اللجنة الوقيّة المكلفة بمتابعة المحطّة الإستشفائية بمنطقة الحّمّات بكامل مكّوناتها معربا عن اعتراضه على عدم قانونية القرار الذي اتّخذه السيّد رئيس المجلس البلدي المتعلّق بجعل هذه الجلسة جلسة مغلقة هذا بالإضافة إلى تذكيره لكل الحاضرين بالجلسة بأحكام الفصل 217 من مجلّة الجماعات المحليّة الحاضرين والذي ينصّ على ما يلي: "ترفق الدعوات إلى جلسات المجلس البلدي بملاحظة تفسيرية حول المسائل التي ستعرض على التداول أثناء الجلسة... ولكلّ عضو من أعضاء المجلس البلدي في إطار ممارسته لمهامه الحق في الإطّلاع على كل الوثائق والمعطيات المتعلّقة بالمسائل البلدية التي تكون موضوع تداول" لذلك وباعتبار أنّه لم يقع عرض عناصر جدول أعمال الدورة الحالية خلال أشغال جلسة المكتب البلدي فإنّه يعتبر أنّ هذا الإجراء فيه إخلال بقانون الجماعات المحليّة والذي يمكن أن ينتج عنه عدم قانونية هذه الجلسة برمتها.

وفي إجابته عن هذا التدخّل أشار السيّد رئيس المجلس البلدي إلى أحكام الفصل 218 من مجلّة الجماعات المحليّة المشار إليها والذي ينصّ على: "تكون جلسات المجلس البلدي علنية ويعلن عن تاريخ انعقادها عن طريق التعليق بمدخل البلدية وبمختلف وسائل الإعلام المتاحة، غير أنّه للمجلس البلدي بطلب من ثلث أعضائه أو من رئيس المجلس أن يقرّر التداول في جلسة سرّية" وهذا الإجراء خوّله له قانون الجماعات المحليّة في الفصل المشار إليه مع تأكّيده لكافّة السّادة الحاضرين من أنّه سيتمّ بثّ فعاليات هذه الجلسة مباشرة للعموم على الصفحة الرسمية لبلدية الزربية بشبكة التواصل الاجتماعي شأنها شأن مختلف الجلسات السابقة لمجلس والمكتب البلدي منذ انتخابه وتنصيبه.

وهنا أعاد السيّد: "جلال الحاج عمر" التدخّل من جديد ليشير إلى أن أحكام الفصل 218 من قانون الجماعات المحليّة وإن تجيز للسيّد رئيس البلدية المبادرة باقتراح جعل هذه الجلسة مغلقة فالقانون يفرض ضرورة أن يحضى هذا المقترح بموافقة أعضاء المجلس الحاضرين بالجلسة بأغلبية الثلثين.

لذلك، وقصد مواصلة أشغال هذه الجلسة بادر السيّد رئيس البلدية بعرض مسألة سرّية أو علنية هذه الجلسة على تصويت السّادة الأعضاء الحاضرين وهنا تدخّل السيّد: "الهاشمي الأسود" رئيس لجنة الأشغال والتهيئة العمرانية مشيرا إلى عدم الجدوى من عرض هذه المسألة على التصويت باعتبار عدم وجود مواطنين من أصله لحضور أشغال هذه الجلسة نظرا إلى أنّه تمّ منعهم مسبقا من الدخول وتساءل بشأن مصير هذه الجلسة في صورة تصويت الحاضرين من أعضاء المجلس البلدية على مبدأ علنية هذه الجلسة.

وهنا تدخّل السيّد رئيس المجلس معلما إيّاه رفقة كامل السّادة الأعضاء أنّه وفي صورة تصويت السّادة الأعضاء على مبدأ علنية هذه الجلسة فإنّ أشغال هذه الأخيرة ستعتبر لاغية.

لذلك وبعد تجاوز هذه النقطة الخلافية في قراءة وتأويل النصوص القانونية تولى السيد رئيس البلدية طبقاً لأحكام الفصل 218 المشار إليه أعلاه عرض مسألة علنية أو سرية أشغال هذه الجلسة على تصويت أعضاء المجلس الحاضرين بالجلسة مع التذكير بمغادرة المستشارية البلدية الأنسة: "نجلاء بن زينة" رئيسة لجنة الديمقراطية التشاركية والحوكمة المفتوحة قاعة الجلسة قبل إجراء التصويت وذلك بسبب مسألة مهنية مستعجلة.

وطبقاً لأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 221 من مجلة الجماعات المحلية وبعد إجراء التصويت بصفة علنية برفع الأيدي كانت النتائج كالتالي:

نوع الإقتراع	عدد الأصوات	أسماء أعضاء المجلس البلدي	الصفة
جلسة مغلقة	10	إبراهيم بن عمر	رئيس البلدية
		شروق العبيدي	المساعدة الأولى
		عبد الملك الحاج حسين	المساعد الثاني
		عبد السلام العمري	مستشار بلدي
		هدى عمار	مستشارة بلدية
		ابتسام موسى	مستشارة بلدية
		عبد الفتاح الأبيض	مستشار بلدي
		مراد بوخريص	مستشار بلدي
		عبد الواحد الدريدي	مستشار بلدي
		فتحي البحري	مستشار بلدي
جلسة علنية	4	جلال الحاج عمر	مستشار بلدي
		الهاشمي الأسود	مستشار بلدي
		ذكرى السعداوي	المساعدة الرابعة
		وصال شعبان	مستشارة بلدية
مجموع أصوات الأعضاء الحاضرين		14	

وحال استكمال عملية التصويت والتي أفضت إلى ضرورة مواصلة أشغال هذه الجلسة بصفة مغلقة وقبل الشروع في مناقشة عناصر جدول أعمال هذه الدورة أشار السيد: "إبراهيم بن عمر" رئيس المجلس البلدي لبلدية الزربية إلى أن هناك أسباب دعت إلى عقد أشغال هذه الجلسة الإستثنائية وهي التالية:

①- مكتوب السيدة المديرية العامة للمندوبية العامة للتنمية الجهوية بوزارة التنمية عدد 928 بتاريخ 11 جوان 2018 الموجه إلى السيد المندوب الجهوي للتنمية بزغوان بمقتضى جدول إرسال السيد والي زغوان عدد 4176 بتاريخ 22 جوان 2018 والمتضمن للجدول عدد 1- 3 الخاص بقائمة في مشاريع التنمية المندمجة بمعتمدية الزربية في قسطه الثالث والذي تضمن الموافقة على التدخل قصد إعادة تهيئة حي السعادة بالزربية قرية بمبلغ قدره: 750 أ.د.

وحيث سبق لبلدية الزربية صلب برنامج الإستثمار البلدي التشاركي لسنة 2017 أن تولت إدراج مشروع لتعبيد وتنوير نفس هذا الحي والذي سيشمله لاحقا برنامج التنمية المندمجة المصادق عليه من طرف رئاسة الحكومة ووزارة التنمية.

وقصد استغلال الاعتمادات المالية التي سبق للبلدية رصدها ببرنامجهما الاستثماري لسنة 2017، وتوظيفها توظيفاً سليماً وفي إطار السعي إلى تجنب تعطل باقي المشاريع التنموية الأخرى المدرجة صلب نفس برنامج الاستثمار المشار إليه فقد بادر المجلس البلدي باعتماد المقاربة التشاركية إلى عقد جلستين تشاركيتين في الغرض مع متساكني حي السعادة ومكونات المجتمع المدني بالزربية قرية وقع خلالها الإتفاق على إنجاز مشروع إحداث مسلك صحي بحي السعادة بالزربية قرية بنفس الكلفة المالية المخصصة لمشروع التعبيد والتنوير ببرنامجهما الاستثماري البلدي التشاركي لسنة 2017.

②- ورود تقرير التقديرة المركزية لمصالح وزارة الداخلية عدد 27/117 بتاريخ 31 جانفي 2018 المتعلق بالتصرف الإداري والمالي ببلدية الزربية والذي تضمن ضمن النقطة الثانية من توصياته ضرورة إعادة النظر في طريقة استغلال الحمام الشعبي بصورة تضمن حسن توظيفه لتحقيق مداخل أفضل للبلدية، بالإضافة إلى تضمن النقطة الثالثة من نفس هذا التقرير دعوة البلدية إلى ضرورة مراجعة طريقة اللزومات للحمامات الفردية والعمارة والمركب السياحي ومأوى السيارات بما يحقق المنافسة التزربية بين المشاركين وخصوصاً لزمة الفصل المتعلق بالحمامات الفردية بالزربية والتي انعدمت فيها المنافسة تقريبا منذ تاريخ

تشديد هذه الحّمّات سنة 1995 وشابقتها عديد الإخلالات أدّت إلى عزوف المشاركين واستلزامها بالتّالي وعلى مرّ السّنوات الفارطة من طرف نفس المستلزم مع مشاركين اثنين صوريين، هذا بالإضافة إلى تدهور هيكله هذه الحّمّات والتي أصبحت تتطلّب الاستثمار فيها لتجديدها.

وعلى إثر هذا التقديم الموجز من طرف السيّد رئيس المجلس البلدي المتضمّن لتعداد الأسباب الداعية لعقد أشغال هذه الجلسة الاستثنائية في هذا التّاريخ بالذّات والذي فرضته أيضا الضرورة حيث سيقع خلال موقّى هذا الشّهر الشّروع من طرف لجنة التّبتيّت في إجراء مختلف البتّات البلدية والتي تتطلّب حتما إعداد كرّاسات الشّروط الخاصّة بكلّ بنة عمومية بعد أن يتمّ التّوافق من طرف السّادة الأعضاء على مضمونها وعلى التّنقيحات التي سيقع إدخالها عليها قصد عرضها لاحقا على أنظار سلطة الإشراف للمصادقة عليها.

هذا وطلب السيّد رئيس البلدية من السّادة الأعضاء قبل الشّروع في مناقشة جدول أعمال هذه الدورة عنصر بعنصر إلى عدم شخصنة الأمور وتسييس أيّ نقطة من النّقاط داعيا جميع الأعضاء إلى التّحلي بالروح الوطنية العالية وتغليب مصلحة البلدية والتي تبقى فوق كلّ اعتبار.

وعلى إثر ذلك شرع السيّد رئيس المجلس البلدي لبلدية الزربية رفقة السّادة الأعضاء في مناقشة مختلف مواضيع الدورة الاستثنائية عنصر بعنصر.

- المواضيع:

■ الموضوع الأول: تنقيح برنامج الاستثمار البلدي التشاركي لبلدية الزربية لسنة 2017.

تبعاً لمكتوب السيّد المدير العامّة للمندوبية العامّة للتنمية الجهوية بوزارة التنمية عدد 928 بتاريخ 11 جوان 2018 الموجّه إلى السيّد المندوب الجهوي للتنمية بزغوان بمقتضى جدول إرسال السيّد والي زغوان عدد 4176 بتاريخ 22 جوان 2018 والمتضمّن للجدول عدد 1-3 الخاص بقائمة في مشاريع التنمية المنمجة بمعتمدية الزربية في قسطه الثّالث والذي تضمّن الموافقة على التّدخل لإعادة تهيئة حي السّعادة بالزربية قرية طبق البيانات الموزّعة على النّحو التّالي:

■ - الطرقات والأرصفة والحواشي : 600 أ.د.

■ - التنوير العمومي : 50 أ.د.

■ - توسيع شبكة تصريف المياه المستعملة: 100 أ.د.

وحيث سبق لبلدية الزربية عند إعدادها لبرنامج الاستثمار البلدي التشاركي لسنة 2017 باعتماد المقاربة التشاركية مع متساكني المنطقة البلدية المصادقة على مشروع تعبيد عدد 3 طرقات بحي السّعادة بمدينة الزربية قرية بمبلغ قدره: 100 أ.د وتنوير بعض الأنهج بالحي المذكور باعتماد مالي قدره: 50 أ.د .

وحيث وقعت المصادقة مؤخّرا على برنامج التنمية المنمجة لمعتمدية الزربية والذي تضمّن في إحدى مكوّناته إعادة تهيئة حي السّعادة بالزربية قرية بمبلغ مالي قدره: 750 أ.د.

وحرصا من المجلس البلدي على الإسراع في إنجاز مختلف المشاريع التنموية المدرجة ببرنامج الاستثمار البلدي في أقرب الأجال الممكنة ، لذلك فإنّ الضرورة تقتضي تنقيح برنامج الاستثمار البلدي التشاركي لبلدية الزربية لسنة 2017 واقتراح مشروع جديد في نفس الحي وبنفس الاعتمادات المالية المرصودة.

لذلك ولأجل مختلف هذه الأسباب تولى المجلس البلدي لبلدية الزربية والإدارة البلدية باعتماد المقاربة التشاركية تنظيم ورشة تشاركية مع متساكني حي السّعادة ومكوّنات المجتمع المدني بالزربية قرية يومي 31 أوت و3 سبتمبر 2018 بقصر بلدية الزربية وقع خلالها التوافق والمصادقة من طرف متساكني هذا الحي خلال هاتين الجلستين المشار إليهما أعلاه على مقترح إنجاز مشروع إحداث مسلك صحي بحي السّعادة بالزربية قرية طبقا لبيانات الجداول التّالية:

الولاية : زغوان		البرنامج السنوي للاستثمار لبلدية الزريبة لسنة 2017 (منقح)												صفحة	
البلدية : الزريبة														.../...	
المشاريع		سنة أو سنوات الإنجاز	التكلفة (*) (1)	التكلفة المحبنة بالنسبة للمشاريع المتواصلة فقط (1)	الخطة التمويلية (**)					رؤساء صرف الاعتمادات			المشاريع المصنفة "A" حسب التقييم الأولي البيئي والاجتماعي (***)	تكريرات المصاريف الشهرية للصيانة والإستغلال	
					تمويل ذاتي	قرض	مساعدة (إستثنائية أو مبنية من النظام الوطني القديم)	مساعدة غير موقفة	مساعدة موقفة	مساهمات أخرى	المبلغ الذي تم صرفه بالسنوات السابقة (2)	المبلغ المبرمج صرفه سنة 2017 (3)			المبلغ المتبقي المبرمج صرفه خلال السنة أو السنوات المقبلة (4) ((3)+(2))-(1)=
		2017	500										450	50	
		2017	50												
		2017	200												
		2018	150												

[illegible]

(*) تضمين الكلفة الجمالية للمشروع وهدم الاقتصاد علم القسط السنوي

(*) تضمن الخطة الهولندية للمشروع وعدم الانقصار على القطر السنوي

(*) تضمين حرف "أ" فقط بالنسبة للمشاريع المصنفة كذلك حسب قائمة الفرز الجهوي والإحصائي (التقديم الأولي الجهوي والإحصائي)

الولاية : زغوان										
البلدية : الزريبة										
البرنامج السنوي للإستثمار لبلدية الزريبة لسنة 2017 (منقح)										
المشاريع										
سنة أو سنوات الإنجاز	الكلفة (*) (1)	الكلفة (*) بالجهة للمشاريع المتوصله فقط (1)	تمويل ذاتي	قرض	مساعدة (إستراتيجية أو متبقية من النظام المتويلي القديم)	مساعدة غير موظفة	مساعدة موظفة	مساهمات أخرى		المبلغ الذي تم صرفه بالسنوات السابقة (2)
								المبلغ	المصدر	
رؤساء صرف الإحداثيات										
المبلغ المبرمج صرفه سنة 2017 (3)	المبلغ المتبقي المبرمج صرفه خلال السنة أو السنوات المقبلة (4)	المشاريع المصنفة "A" حسب التقييم الأولي البلدي والاجتماعي (***)								
تفصيلات المصاريف السنوية للصيانة والإستغلال										

1	ملحوظة تكميلية حول البرنامج السنوي للإستثمار ممضاة من طرف رئيس البلدية وتلحق إتيات المنهجية التشاركية :
2	محاضر الجلسات العمومية التشاركية حول إعداد البرنامج السنوي للإستثمار ملحق بها قائمة المشاركين بإعتبار التخصر النسائي والشبابي والصور الفوتوغرافية للجلسات وتقرير البلدية
3	مضمون من مداونة المجلس البلدي بخصوص المصادقة على البرنامج السنوي للإستثمار

❖- قرار المجلس البلدي:

بعد الإطلاع على وثيقة المخطط الاستثماري من طرف السادة أعضاء المجلس البلدي والمتضمنة لمختلف المشاريع التنموية التي سيتم إنجازها ببرنامج الإستثمار البلدي التشاركي لبلدية الزريبة لسنة 2017، وقصد الإسراع في عملية إنجاز مختلف هذه المشاريع التي تعطلت بسبب انتظار البلدية للمصادقة على مشاريع برنامج التنمية المندمجة لمعمدية الزريبة.

وافق الحاضرون من أعضاء المجلس البلدي لبلدية الزريبة بالإجماع على:

1/ تنقيح برنامج الاستثمار البلدي التشاركي لبلدية الزريبة لسنة 2017 طبقا للبيانات الواردة في الوثيقة المشار إليها أعلاه وذلك بإدراج مشروع إحداث مسلك صحي بحي السعادة بمدينة الزريبة قرية باعتماد مالي قدره: 150 أ.د وذلك عوضا عن مشروع تعبيد عدد 3 أنهج وتنوير أنهج بحي السعادة بالزريبة قرية باعتماد قدره: 150 أ.د.

2/ التفويض للسيد رئيس المجلس البلدي لبلدية الزريبة بإتمام مختلف الإجراءات الإدارية والمالية مع مصالح صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية قصد الحصول على الموافقة المبدئية لمختلف هذه المشاريع التنموية والانطلاق في إنجازها في أقرب الآجال.

٥- الموضوع الثاني: تهيئة الحمام والعمارة البلدية.

قبل الشروع في دراسة وتحليل هذا العنصر توجه السيد رئيس المجلس البلدي بطلب إلى السيد: "جلال الحاج عمر" بصفته رئيس اللجنة غير القارة المكلفة بمعالجة المحطة الإستشفائية بمنطقة الحمام بكامل مكوناتها وذلك لتقديم عرض للسادة الأعضاء بشأن مختلف النقاط التي توصلت لصياغتها هذه اللجنة قصد مزيد مناقشتها مع أعضاء المجلس واقتراح القرارات المناسبة بشأنها، وحال حصوله على الكلمة أعرب السيد: "جلال الحاج عمر" عن رفضه المطلق تقديم هذه النقاط وذلك بسبب احتجائه على تضمين نقطة الحمامات الفردية وعدم اقتراح اللجنة لبعض النقاط الأخرى معلماً رئيس المجلس البلدي والسادة الأعضاء عن استقالته من رئاسة هذه اللجنة مقترحاً مزيد التريث وعدم الاستعجال في مناقشة بعض النقاط ذات الصلة ببعض مكونات المحطة الإستشفائية بالزربية ومذكراً السيد رئيس المجلس البلدي بأن جميع القرارات والتعليمات التي تصدر عن شخصه فيما يتعلق بمجال تدخل لجنته لا يقع تطبيقها بتاتا، هذا بالإضافة إلى صدور بعض القرارات العديدة ذات العلاقة بعمل لجنته دون استشارته وأخذ رأيه على سبيل الذكر لا الحصر عملية رفع وإزالة الحاجز بالمدخل المؤدي لبطحاء الحمام، وإعفاء السيد ادريس رقاز، والتنظيف داخل الحمام...

وفي إجابته على هذا التدخل أوضح السيد رئيس المجلس البلدي من أن عملية إزالة هذا الحاجز حتمته الظروف وهي عدم وجود الأعوان الكافين بالبلدية للسهر على تأدية هذه الخدمة للزوار والوافدين على الحمام من جهة ومن جهة ثانية فإنه يقع ليلاً الاستيلاء على هذا الحاجز من طرف بعض الأشخاص الذين يقومون بإجبار الزوار على دفع معاليم للدخول لبطحاء الحمام بدون موجب وبدون أي سند قانوني وفي غياب وجود مركز للأمن بهذه المنطقة القادر على ردع هؤلاء المخالفين، هذا وأعاد السيد رئيس المجلس البلدي توجيه نفس الطلب للسيد: "جلال الحاج عمر" لعرض مشروع لجنته المتعلق بأجزاء المحطة الإستشفائية بمنطقة الحمام لكن وأمام إصراره على الرفض بادر السيد رئيس البلدية بطلب من بعض الأعضاء الحاضرين بالجلسة استعراض المشروع المذكور والذي تضمن بعض المقترحات العملية لإعادة البريق والإشعاع لهذه المحطة الإستشفائية وهي التالية:

1/ **التأكيد على إلغاء مبدأ مجانية الدخول لكافة المستحقين مع تمتيع أهالي بلدة الزربية بتسعيرة تفاضلية (1.000 د و 500 مي) مع الإبقاء على مبدأ المجانية لحاملي بطاقات العلاج البيضاء وبالتعريفية المنخفضة وحاملي الإعاقة وأعوان بلدية الزربية.**

2/ **بالنسبة لقطاع الطيابة، يتم تقديم ملف للجنة متابعة المحطة الإستشفائية بالزربية بجميع مكوناتها والذي يتضمن وجوبا شهادة طبية وبطاقة السجل العدلي (بطاقة عدد 3) مع الإمضاء على مدونة سلوك لكي يتحصل كل راغب في العمل في هذا القطاع على بطاقة مهنية تخول له مزاوله مهنة التدليك الصحي، بالإضافة إلى التفكير في آلية لخلاص معلوم هذه الخدمة سواء بشباك التذاكر أو لدى وكيل مقايض البلدية ونقترح في مجال هذه النقطة أن يكون معلوم خلاص هذه الخدمة 3.500 مي.**

3/ **مراجعة عملية تدفق المياه الساخنة من البئر العميقة وذلك بواسطة العمل على إعادة ضبط طريقة توزيع هذه المياه وتعصيرها.**

4/ **مراجعة طريقة الدخول للإستحمام داخل الحمام الشعبي وذلك عبر الاعتماد على تذاكر إلكترونية يقع بواسطتها فتح باب الدخول آلياً مع التأكيد على ضرورة إخراج شبّاك التذاكر من موقعه الحالي إلى الواجهة الأمامية للحمام على مستوى أول المدرج والتفكير في تحسين المظهر الجمالي لهذا الشبّاك وللحمام الشعبي عموماً.**

5/ **اعتماد منفذ خاص للخروج.**

6/ **مراجعة طريقة استغلال البيوت والخزائن بالحمام الشعبي وذلك للتقليص من الأعباء المالية الكبيرة التي تتكبدها البلدية في صيانة هذه البيوت والخزائن مع الحرص على تغيير جميع الأبواب والأقفال لكليهما ضمناً لمزيد المحافظة عليهما.**

7/ **تغيير موعد غلق الحمام الشعبي من يوم الجمعة إلى يوم الأحد للقيام بأشغال التنظيف الدورية.**

8/ **إعادة فتح مركز الأمن بمنطقة الحمام وذلك عبر التنسيق مع جميع السلطات المركزية والجهوية المتدخلة في هذا الموضوع.**

- 9/ صيانة عمارة الحمام وإعادة تهيئتها وذلك عبر إدخال بعض التحسينات على هيكلتها من 24 بيتا حاليا إلى 12 بيتا في شكل " استديوهات " ذات مواصفات عالية الجودة.
- 10/ إعادة تهيئة ساحة الحمام لتحتوي على مأوى سيّارات ذات طاقة استيعاب ثلاث سيّارات فقط مع توفير فضاء مهياّ للتنشيط قصد القيام بالإستعراضات والحفلات العمومية قصد تطوير وتعزيز السياحة الدّاخلية.
- 11/ رفع جميع الواجهات المرّكّزة أمام بعض الأكشاك بمنطقة الحمام مع التّوافق على طريقة جديدة ذات بعد جمالي في انتظار اتخاذ الحل القانوني السّليم بشأنها.
- 12/ تهيئة مأوى للسيّارات.
- 13/ التنسيق مع مصالح الشرطة البلدية بالزربية قصد اعتماد "الكبالات" ضد كلّ المخالفين في طريقة ركن سيّاراتهم.
- 14/ التنسيق مع المعهد الوطني للفنون الجميلة قصد مساعدتنا ببعض الرّسامين لتزيين وتزويق الجدار الوافي لوائي الحمام ورسم بعض الصّور والرّسوم ذات الطّابع الجمالي وذات صلة بالموروث الثقافي للمنطقة.
- 15/ إعادة تهيئة الواجهة الأمامية للمحطة الإستشفائية من الجهة اليسرى من المدخل على مستوى قنطرة الحمام إلى حدود أوّل الجدار الفاصل.

ومباشرة وبعد سرد مختلف هذه النّقاط على مسامع السّادة أعضاء المجلس تساءل السيّد: "الهاشمي الأسود" رئيس لجنة الأشغال والتهيئة العمرانية هل أنّ مختلف هذه العناصر لا تزال قابلة للنّقاش وهنا أعلمه رئيس المجلس البلدي أنّ مختلف هذه الأفكار والمقترحات هي قابلة للنّقاش والتفاعل بين كافّة الأعضاء للتّوافق بشأن مضمونها وتولّى على إثرها فتح باب النّقاش فكانت التّدخلات كالآتي:

تدخلات السّادة أعضاء المجلس البلدي:

- ◆- السيّد: "مراد بوخرّيص" مستشار بلدي: اعتبر أنّ النقطة الأولى من هذه المقترحات والمتعلّقة بإلغاء مبدأ مجانية الإستحمام هي نقطة ذات حساسية كبيرة ومن المستحسن حسب رأيه التفكير في إيجاد صيغة تسعيرة تفاضلية لفائدة متساكني كامل معتمدية الزربية.
- ◆- السيّد: "عبد الملك الحاج حسين" المساعد الثّاني ورئيس لجنة الشّباب والرياضة والطفولة: بارك مقترح زميله المتعلّق بضبط صيغة تسعيرة تفاضلية لفائدة متساكني كامل معتمدية الزربية وذلك عبر توفير كنشّات تذاكر لجميع المنتفعين بهذه الخدمة (خدمة الاستحمام) يقع اقتطاعها من وكيل مقاييض البلدية .
- ◆- السيّد: "عبد الفتّاح الأبيض" مستشار بلدي: أكّد على رفضه المطلق لمقترح التّسعيرة التفاضلية بين المستحمّين أصليي معتمدية الزربية وباقي المستحمّين من كافّة المناطق داخل الجمهورية وخارجها والتي من شأنها أن تخلق بعض الحساسية بين مستعملي المرفق العمومي الواحد وذلك حفاظا على سمعة بلدية الزربية خصوصا والجهة عموما، هذا واستغل فرصة إحالة الكلمة له لتوجيه تساؤل للسيّد رئيس المجلس وطلب منه شخصيا إجابته عليه والمتعلّق بشأن الأقاويل التي يروّج حاليا على مستوى الرأى العام المحلّي فيما يتعلّق باعترام بلدية الزربية القيام بكراء الحمام الشعبي من عدمها.
- ◆- السيّد: "هدى عمّار، رئيسة لجنة الإعلام والتواصل والتقييم: اعتبرت أنّ فكرة كنش مقتطعات التذاكر تعتبر من الأفكار القيّمة مؤكّدة موافقتها التّامة على النّقطة المتعلّقة بإعادة تهيئة بطحاء الحمام وذلك بتبليطها وتزويقها وتجميلها حتّى يتسنى لكلّ العائلات التي ستقوم بكراء هذه "الإستديوهات" والتي ستتولّى البلدية إعادة تهيئتها بعمارة الحمام من الشّعور بالرّاحة التّامة دعما للسياحة الإستشفائية بالمنطقة ، أمّا فيما يخصّ النقطة الأولى المتعلّقة بإلغاء مبدأ الاستحمام المجاني على جميع المستحمّين ما عدى من له حكم قضائي يخوّل له الاستحمام مجانا فهذه الشّريحة يمكن أنّ نوظّف عليها معلوم رمزي بعنوان المساهمة في عملية صيانة هذا المرفق العمومي تطبيقا للتوصيات والتدابير الواردة صلب تقرير التقديفة العامة لوزارة الداخلية والذي تولّى السيّد رئيس المجلس البلدي سرده على مسامع جميع السّادة الأعضاء.

- ◆- السيّد: "عبد الواحد الدريدي" مستشار بلدي: بخصوص النقطة الأولى المتعلّقة بإلغاء مبدأ الإستحمام المجاني على كافّة المستحمّين ما عدى من له حق الإرتفاق المرسم في 1914/01/21 وموظّف على الرّسم

العقاري عدد 19413 والذي أگده القرار الاستثنائي عدد 86789 الصادر بتاريخ 1990/04/07 وجب أولاً على السادة الأعضاء الإطلاع على المثال الهندسي المجسم لهذا الرسم العقاري المشار إليه أعلاه حيث سبق لأعضاء النيابة الخصوصية الأولى الإطلاع عليه وهو مثال شامل ويغطي تقريبا كامل مجال معتمدية الزريبة، أما فيما يخص توقيت تطبيق هذا القرار البلدي المتعلق بإلغاء مجانية الاستحمام بالحمام الشعبي فقد طالب بضرورة التريث قبل الشروع في تطبيق هذا القرار البلدي إلى حين الانتهاء أولاً من تركيز نقطة أمنية قارة بمنطقة الحمام مقترحا في هذا الصدد التنسيق مع السط الأمينة الجهوية والوطنية إن لزم الأمر قصد مساعدتنا للإذن بتركيز فرقة خاصة لتأمين هذا المرفق العمومي الحيوي والحساس، وثانيا تركيز أبواب وطباعة تذاكر الكترونية مع تجنب إشراف عملة البلدية على تأدية خدمة الدخول للإستحمام داخل الحمام الشعبي تفاديا للمحابة وفي إطار المساواة التامة بين كافة مستعملي هذا المرفق العمومي بالإضافة إلى ضرورة التفكير مسبقا في تبعات الكلفة المالية لهذه التذاكر والأبواب الإلكترونية قبل الإذن بطباعتها وتركيزها قصد الحفاظ على الموارد المالية للبلدية.

♦- السيد: "فتحي البحري" مستشار بلدي: اعتبر أن النقطة الأولى المتعلقة بإلغاء مبدأ مجانية الإستحمام هي من النقاط الشائكة والتي لها حساسية كبرى في نفوس جميع المتساكنين، لذلك فهو يساند مقترح التسعيرة التفاضلية لجميع المستحمين بالحمام الشعبي بالزريبة مقترحا في ذات الإطار إلغاء الحكم القضائي جملة وتفصيلا.

♦- السيد: "محمد بن جبارة" الكاتب العام للبلدية: أشار إلى أن الرسم العقاري الكائن فوقه الحمام الشعبي بالزريبة هو رسم شامل وعلى البلدية باعتبار أن الحمام الشعبي هو ملك بلدي أن تبادر بإستخراج هذا الملك في رسم عقاري منفرد حماية لأملأها.

♦- السيد: "جلال الحاج عمر" رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية ومتابعة التصرف ورئيس اللجنة غير القارة المختصة بمتابعة المحطة الإستشفائية بالزريبة بجميع مكوناتها: أشار في مفتتح تدخله إلى أن هذه المقترحات هي مقترحات قيمة وغير محينة مؤكدا إلى أنه سبق الحديث بشأن أغلبها في جلسات اللجنة، لذلك وفيما يخص بالنقطة الأولى المتعلقة بإلغاء مبدأ مجانية الاستحمام داخل الحمام الشعبي بالزريبة فإن هذه المجانية لا يمكن أن تتواصل وجميع المستحمين وجب عليهم خلاص معلوم خدمة الاستحمام باستثناء الأشخاص الذين لهم حكم قضائي يخول لهم الاستحمام مجانا والبلدية باعتبارها هيكل عمومي خاضع لأحكام القانون وتحترم التراتيب والقرارات القضائية الصادرة في الغرض ولا يمكنها الإمتناع بتاتا عن تطبيق الحكم القضائي الذي يخول لكافة المنتفعين بحق الارتفاق المنصوص عليها بشهادة الملكية الاستحمام مجانا بالحمام الشعبي بالزريبة فكل رب عائلة له حكم قضائي يمكن أن يتمتع فروعه (أبنائه) بالاستحمام مجانا تطبيقا للتنصيصات المضمنة صلب الحكم القضائي المشار إليه.

أما فيما يتعلق بأجل تطبيق وتنفيذ هذا القرار فللمجلس البلدي الوقت الكافي للتوافق على هذا التاريخ، حيث أن المكتب البلدي يعقد اجتماعات دورية وشهرية ويمكنه وبعد استكمال مختلف الاستعدادات اللوجستية المتمثلة في تركيز نقطة قارة للأمن بمنطقة الحمام، أبواب الكترونية، تذاكر الكترونية توفر الظروف الملائمة لذلك أن نحدد تاريخ معين لتطبيق هذا القرار البلدي.

وفي اختتام تدخله أكد السيد: "جلال الحاج عمر" على أن مختلف هذه النقاط هي من الفصول المهمة ويقترح في هذا المجال وللتاريخ أن تدون جميعها ويطلب بمقتضى ذلك من السيد الكاتب العام للبلدية والإطار المكلف بتحرير محضر هذه الدورة إعادة عرض مختلف النقاط والعناصر نقطة بنقطة وفصل بفصل وقراءته بتأن وترو على مسامع جميع الحاضرين وذلك حتى يتسنى لكافة الأعضاء استيعاب مضمون مختلف هذه النقاط والعناصر الواحدة تلو الأخرى قصد التصويت عليها لاحقا عنصر بعنصر والإمضاء على ذلك بالمحضر وفي صورة وجود معترضين يتم التنصيص على أسمائهم ونوعية اعتراضهم صلب نفس محضر الجلسة لكي يتحمل كل عضو وطرف مسؤوليته التاريخية بشأن مختلف هذه العناصر والنقاط التي تم التداول بشأنها.

♦- السيد: "إبراهيم بن عمر" رئيس المجلس البلدي: استهل السيد رئيس المجلس البلدي كلمته بالإجابة على تساؤل المستشار البلدي السيد: "عبد الفتاح الأبيض" حول إثارته للنقطة المتعلقة بما يروج بشأن الأقاويل المتعلقة بكراء الحمام الشعبي بالزريبة، لذلك يؤكد بوصفه رئيسا لبلدية الزريبة أن هذه النقطة لم تطرح أصلا

خلال أي جلسة تمّ عقدها منذ تنصيب المجلس البلدي أو خلال كامل الجلسات الخاصة بلجنة الحمام حيث لم يقع البتة التطرق لهذا العنصر، هذا بالإضافة إلى أنّه من العيب ومن اللامعقول طرح مثل هذه المسائل والاشاعات والمزايدة به لتضليل الرأي العام المحلي بشأنها.

لذلك أصرّح أمام الجميع وأمام مواطني المنطقة البلدية المتابعين لفعاليات هذه الجلسة عبر الصفحة الرسمية للبلدية بشبكة التواصل الاجتماعي أنّ الحمام الشعبي بالزربية هو رمز من رموز هذه المدينة وله إشعاعه على المستوى الدولي والوطني وناضل على المحافظة عليه كمرفق عمومي أجيال وأجيال من أصلي الزربية وله رمزية كبيرة في نفوس جميع المتساكنين فلن ولم نفكر البتة في كرائه أو حتّى مجرد تغيير طريقة استغلاله حيث ستواصل البلدية كالمعتاد استغلال هذا المرفق العمومي بصفة مباشرة وبإمكانياتها الذاتية والبشرية.

أمّا فيما يخصّ النقطة الأولى المتعلقة بإلغاء مبدأ مجانية الاستحمام بالحمام الشعبي فهي من المقترحات المهمة التي سبق عرضها خلال اجتماعات لجنة متابعة المحطة الإستشفائية بالزربية بجميع مكوناتها، حيث أنّ مداخل الحمام الشعبي سلبية مقارنة بالمصاريف الباهضة التي تتكبّدها بلدية الزربية للاعتناء بهذا المرفق الحيوي.

لذلك وبوصفه رئيس المجلس البلدي والمؤتمن رفقة السادة أعضاء المجلس البلدي على المحافظة على الأملاك البلدية وتدعيم الموارد المالية لها فإنّه يعرض على أنظارهم التصويت على مشروع القرار البلدي المتعلّق بإلغاء مبدأ مجانية الاستحمام داخل الحمام الشعبي بالزربية مع التوافق على تاريخ محدّد لسريان تطبيق هذا القرار البلدي.

❖ - قرار المجلس البلدي:

بعد النقاش والتداول الآراء بين كافة أعضاء المجلس البلدي بشأن فحوى ومضمون القرار الذي سيتمّ اتخاذه وصياغته بخصوص إلغاء مبدأ مجانية الاستحمام داخل الحمام الشعبي بالزربية، وافق أعضاء المجلس البلدي الحاضرين بالجلسة بالإجماع على القرار البلدي التالي:

❶ - إلغاء مجانية الاستحمام بالحمام الشعبي بالزربية على كافة المستحقين وعلى كل من يتمتّع بحق الإرتفاق المتعلّق بالاستحمام المجاني الإستظهار بما يفيد ذلك بمقتضى حكم قضائي.

❷ - تمتيع جميع الأشخاص الحاملين لبطاقة العلاج البيضاء وبطاقات علاج بالتعريف المنخفضة والعائلات المعوزة وأعوان البلدية بالاستحمام المجاني بالحمام الشعبي بالزربية.

❸ - تطبيق القرار البلدي المشار إليه أعلاه حال استكمال مصالح بلدية الزربية مختلف الاستعدادات اللوجستية (فتح نقطة أمنية قارة بمنطقة الحمام، تركيز أبواب الكترونية، تذاكر الكترونية، إخراج شبّاك التذاكر من موقعه الحالي إلى الواجهة الأمامية للحمام بالإضافة إلى بعض المسائل الأخرى ذات الإرتباط بحسن تطبيق هذا القرار البلدي).

■ - الموضوع الثالث: مراجعة كراسات الشروط ببلدية الزربية.

عند استعراض السيّد رئيس المجلس البلدي العنصر المدرج بجدول أعمال الدورة الحالية أصرّ أن يكون حديثه موجّهاً إلى الجميع وخصوصاً متساكني المنطقة البلدية والرأي العام المحلي بمدينة الزربية باعتبار أنّ هذا العنصر المتضمّن للفصل المتعلّق بالحمّات الفردية بالزربية هو من العناصر المهمة حيث ما انفكت طريقة لزمته تثير عديد الشكوك في نفوس مواطني مدينة الزربية وأثارت بالتالي بعض الجدل لدى العموم لذلك سيأسّس ويرتكز تحليلي بصفتي رئيس بلدية الزربية على نقطتين:

1/ تقرير التفقّدية المركزية لمصالح وزارة الداخلية عدد 27/117 بتاريخ 31 جانفي 2018 والمتعلّق بالتصرّف الإداري والمالي ببلدية الزربية والذي أشار إلى عديد الإخلالات بخصوص استلزام مرفق الحمّات الفردية بالزربية وباقي المرافق البلدية الأخرى كمحطة وقوف السيّارات وعمارة البلدية حيث تمثّلت جملة هذه الإخلالات أوّلاً في:

■ - جميع اللزّامات الخاصة بمختلف الفصول المستلزمة لا تنطلق في نفس التاريخ ومع بداية السنة الإدارية حيث تنطلق لزّمة الحمّات الفردية بتاريخ 31 أكتوبر من كلّ سنة في حين تنطلق لزّمة محطة وقوف

السيّارات بتاريخ 01 مارس من كلّ سنة وقد تضمّنت توصيات تقرير التّفقّد المشار إليه أعلاه إلى ضرورة أن يبادر المجلس البلدي بتنقيح كراسات شروط استلزام هذه الفصول البلدية لتوحيد تواريخ بنّاتها وجعلها تنطلق كلّها بنفس التاريخ في مفتتح كلّ سنة إدارية.

■. نفس هذه التوصيات أوصت البلدية بضرورة الحرص على مراجعة جميع كراسات الشّروط بما يحقّق مزيد الشفافية والمنافسة النّزيهة بين جميع المشاركين في بنّات استلزام هذه الفصول البلدية.

2/ **الوضع الحالي لهذه الحمّامات الفردية بالزريبة التي ومنذ إحداثها سنة 1995 وإلى حدّ هذا التاريخ لم يقع تطويرها حيث بقي الشّكل العام لهذه الحمّامات بدائي بالرغم من كون هذا الفصل يعتبر من الفصول المهمّة في ميزانية البلدية زيادة على الموارد المالية الكبيرة (تفوق الـ 25 أ.د سنويا) التي تتكبّدها سنويّا الميزانية كمصاريف لصيانة هذا المرفق، هذا بالإضافة إلى أنّ طريقة استغلال هذا المرفق (طريقة اللزّمة) لا ترتقي إلى ما يصبو إليه المجلس البلدي المنتخب لبلدية الزريبة حيث ترنو البلدية إلى تطوير مداخل هذا الفصل وذلك من أجل تحقيق موارد مالية إضافية قصد إنجاز مشاريع تنموية تشمل كامل المجال الترابي للمنطقة البلدية.**

لذلك طلب السيّد رئيس المجلس البلدي من السّادة أعضاء المجلس البلدي بالزريبة الحاضرين بالجلسة أن يكون الانطلاق في مناقشة هذا العنصر من ورقة بيضاء وبدون تشجّ وبدون أي خلفية والإبتعاد قدر الإمكان على شخصنة وتسييس الأمور.

والمقترح المقدم هنا للسّادة أعضاء المجلس البلدي للتداول فيه هو التالي:

النّظر في تغيير طريقة استغلال الحمّامات الفردية من نظام اللزّمة إلى

نظام التسويغ بمقتضى عقد يتجدّد آليا مع إقرار زيادة سنوية بـ 5%.

وذلك بهدف فسح المجال أمام كلّ المستثمرين الرّاغبين في الإستثمار في المياه الساخنة للمشاركة والاستثمار في هذه الحمّامات الفردية قصد تحسين المظهر الجمالي لهذا الفضاء وتقديم أفضل وأجود الخدمات لمستعملي هذا المرفق العمومي، وتولّى السيّد رئيس البلدية على إثر ذلك إحالة الكلمة للسّادة أعضاء المجلس الحاضرين بالجلسة قصد مزيد مناقشة هذا العنصر والتدوال بشأنه لصياغة قرار بلدي في الغرض.

تدخّلات السّادة أعضاء المجلس البلدي:

◆. **السيّد: "الهاشمي الأسود" رئيس لجنة الأشغال والتهيئة العمرانية:** أشار إلى التسرّع الكبير الذي أحاط بعملية عرض هذا العنصر المهم للتدوال حوله من طرف السّادة الأعضاء الذين بقي أغلبهم لا يملكون أيّة معلومة بخصوص أدقّ تفاصيله وتداعياته القانونية على مستوى التفريط في ملك من أملاك البلدية للخواص بعد اكتساب المتسوّغ المحتمل القادم للأصل التجاري الذي وإن اتّفقا طرفا العقد على تنازل أحدهما على الأصل التجاري فإنّه لايعتد به قانونا باعتبار أنّ اكتساب الأصل التجاري هو من المسائل التي تهمّ النظام العام ولا يجوز لسلطان الإرادة في العقود الخاصّة أن يتضمّن بنود مخالفة للنّظام العام.

هذا مع الإشارة إلى توافقه التّام في العرض الذي قدّمه السيّد رئيس البلدية بخصوص بسط الوضعية الحالية للحمّامات الفردية والمحطّة الإستشفائية عموما والتي تتطلّب من أعضاء المجلس البلدي بصفتهم أعضاء منتخبين العمل على القضاء على مختلف النقاط السلبية التي تهمّ معظم مكّونات وأجزاء المحطّة الإستشفائية بالزريبة.

لكن الإختلاف هنا تمثّل في المرور إلى الحلول المقترحة وهي تغيير طريقة استغلال الحمّامات الفردية من لزّمة إلى تسويغ ويعتبر أنّ هذا المقترح في غير محلّه ومتسرّع حيث لم يقع إعلام السّادة أعضاء المجلس به مسبقا وعلم به شخصيا قبل نصف ساعة من انطلاق الجلسة.

لذلك فإنه يقترح في هذا الإطار مواصلة البلدية استئجار هذا المرفق العمومي وعدم التفريط فيه وذلك إلى حين مزيد مناقشة مختلف العناصر المادية والقانونية المرتبطة بسير ونشاط هذا المرفق العمومي مع مختلف الأطراف المتدخلة وذات الصلة بسير نشاط هذا المرفق العمومي الإقتصادي.

♦- السيد: "عبد الفتاح الأبيض" مستشار بلدي: تساءل عن الفرق بين نظام اللزمة ونظام التسويغ في استغلال المرافق العمومية البلدية بالإضافة إلى نظام البتة التي سيقع تنظيمها سنويا.

♦- السيد: "جلال الحاج عمر" رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية ومتابعة التصرف ورئيس اللجنة غير القارة المختصة بمتابعة المحطة الإستشفائية بالزربية بجميع مكوناتها: أشار إلى أنّ مسألة وموضوع مهم بهذا الشكل لا يمكن طرحها في حيز زمني قصير حيث كان من الأجدر مناقشة هذا العنصر بكلّ تروّ في إطار أشغال اللجان البلدية مع الإستئناس بآراء مختلف مكونات المجتمع المدني بالزربية ومتساكني المنطقة البلدية لأنه في جوهر الموضوع سيقع التخلّي عن ملك بلدي من أملاك البلدية تحت غطاء نظام التسويغ والذي سيمكّن المتسوّغ القادم من الأصل التجاري الذي سيكبّد البلدية مبالغ كبيرة لاسترجاع عقّارها، لذلك فهو يقترح في هذا المجال على أنظار السادة أعضاء المجلس البلدي الحاضرين بالجلسة إنجاز دراسة مستفيضة بخصوص عملية استغلال هذا المرفق البلدي (الحمامات الفردية) واستشارة أهل الذكر من رجال قانون لاعتماد موقفهم بشأن إيجابيات وسلبيات نظام اللزمة مقارنة بإيجابيات وسلبيات نظام التسويغ ومختلف هذه المواقف تعتمدها اللجان البلدية المختصة لتحليلها وصياغة مقترحاتها لعرضها على أنظار المجلس البلدي للتداول بخصوصها وفي خلاف ذلك ما الجدوى من تكوين مختلف هذه اللجان البلدية.

هذا بالإضافة إلى أنّه وبصفته رئيس اللجنة المختصة بمتابعة المحطة الإستشفائية بالزربية بجميع مكوناتها أكّد على أنّه لم يقع التطرّق بتاتا إلى هذا المقترح المقدم من طرف السيد رئيس المجلس البلدي طالبا مزيد التريث بخصوص مناقشة هذه المسألة وذلك حفاظا على الملك البلدي ، لذلك فهو يرفض رفضا قطعيا تغيير طريقة استغلال الحمامات الفردية بالزربية من لزمة إلى تسويغ ويدعو بالتّالي إلى مواصلة استئجار الحمامات الفردية بالزربية بنفس الطريقة المتعمدة من طرف البلدية وذلك إلى حين إنجاز دراسة شاملة ومعقّمة مع التّشاور مع مختلف الأطراف قصد التّوافق على الطريقة المثلى التي يمكن للسادة أعضاء المجلس التداول حولها واعتمادها في صورة الموافقة عليها وتبنيها في استغلال هذا المرفق العمومي البلدي.

♦- السيد: "إبراهيم بن عمر" رئيس المجلس البلدي: أشار إلى أنّ هذه المسألة لم تكن مسقطة حيث تمّ التطرّق لها خلال أشغال الدورة العادية الثالثة بتاريخ 2018/07/27 وخلال جلسة المكتب البلدي لشهر أوت الماضي المنعقد بتاريخ 2018/08/27 هذا بالإضافة إلى أنّه تمّ توجيه نسخ من كافّة كراسات شروط اللزمات البلدية (الحمامات الفردية، المسلخ البلدي، السوق الأسبوعية و محطة وقوف السيّارات) إلى كافّة أعضاء المجلس البلدي بمقتضى جدول إرسالنا عدد 1324 بتاريخ 2018/08/02 والذي طلبنا بمقتضاه من كافّة السادة أعضاء المجلس البلدي الإطّلاع على مختلف فصول وبنود جميع كراسات شروط لزمة المرافق البلدية ومدّنا بمقترحاتهم بشأن التنقيحات المزمع إدخالها على أحكامها تطبيقا للتوصيات الواردة صلب تقرير التّفقّد المشار إليه والمتعلّق بمراجعة كراسات شروط اللزمات البلدية لتحقيق مزيد الشّفافية والنزاهة، وبوصفه عضوا من أعضاء هذا المجلس فالقانون يخوّل له تقديم أي مقترح والتي من بينها هذا المقترح المتعلّق بتغيير نظام استغلال الحمامات الفردية من لزمة إلى تسويغ مع إقرار زيادة سنوية بـ5% في عقد التسويغ، هذا بالإضافة إلى أنّه وبوصفه رئيس البلدية والمؤتمن على مصالحها ومرافقها وقصد تخفيف الأعباء المالية التي ما انفكت تستنزف ميزانية البلدية بعنوان المصاريف السنوية لصيانة هذا المرفق البلدي رأى من الأصلح والأجدر رفقة البعض من السادة الأعضاء التفكير في تقديم مقترح تغيير طريقة استغلال الحمامات الفردية بالزربية وذلك بهدف تطوير الخدمات بها وجلب المزيد من الحرفاء لدعم الموارد المالية للبلدية، لكن وأمام التّباين الواضح في المواقف والتدخّلات بين أعضاء المجلس البلدي الحاضرين بالجلسة وتطبيقا لأحكام الفصل 221 من مجلّة الجماعات المحليّة يعرض هذا المقترح المتمثّل في تغيير طريقة استغلال الحمامات الفردية بالزربية من لزمة إلى تسويغ مع إقرار زيادة سنوية بـ5% تتجدّد آليا على أنظار أعضاء

المجلس البلدي الحاضرين بالجلسة للتصويت على هذا المقترح علانية طبقا لمقتضيات الفقرة الثالثة (3) من الفصل 221 المشار إليه والتي أسفرت عن النتائج التالية المضمنة صلب الجدول المصاحب:
مشروع القرار البلدي المقترح للتصويت من طرف أعضاء المجلس البلدي لبلدية الزريبة الحاضرين بالجلسة:

تغيير طريقة استغلال الحمامات الفردية من لزمة إلى تسويغ يتجدد آليا مع إقرار زيادة سنوية بنسبة 5%

نوع الإقتراح	عدد الأصوات	أسماء أعضاء المجلس البلدي	الصفة
الموافقة	9	إبراهيم بن عمر	رئيس البلدية
		شروق العبيدي	المساعدة الأولى
		عبد الملك الحاج حسين	المساعد الثاني
		عبد السلام العمري	مستشار بلدي
		نجلاء بن زينة	مستشارة بلدية
		عبد الفتاح الأبيض	مستشار بلدي
		مراد بوخريص	مستشار بلدي
		عبد الواحد الدريدي	مستشار بلدي
		فتحي البحري	مستشار بلدي
		جلال الحاج عمر	مستشار بلدي
الرّفص	4	الهاشمي الأسود	مستشار بلدي
		ذكرى السعداوي	المساعدة الرابعة
		وصال شعبان	مستشارة بلدية
		ابتسام موسى	مستشارة بلدية
الإحتفاظ	1		

وبذلك يكون أعضاء المجلس الموافقين على مشروع القرار البلدي المتعلق بتغيير صبغة استغلال الحمامات الفردية بالزريبة من لزمة إلى تسويغ يتجدد العقد آليا مع إقرار زيادة سنوية بـ 5% تسعة (9) أعضاء في حين رفض هذا المقترح عدد أربعة (4) أعضاء واحتفظت عضوة وحيدة (1) برأيها، مع الإشارة هنا إلى مغادرة السيّدة: "هدى عمار" رئيسة لجنة الإعلام والتواصل والتقييم بالمجلس البلدي الجلسة قبل المرور إلى التّصويت على هذا المقترح وذلك لأسباب عائلية ملحة بالإضافة إلى التذكير بغياب باقي الأعضاء وهم السيّدة: "وهيبة التليلي" رئيسة لجنة الشؤون الإدارية وإسداء الخدمات والأنسة: "دنيا الخميري" رئيسة لجنة شؤون المرأة والأسرة والسيّد: "مكرم الحاج الصغير" المساعد الثالث ورئيس لجنة التعاون اللامركزي عن هذه الجلسة مثلما سبق الإشارة إلى ذلك أعلاه.

❖ قرار المجلس البلدي:

بعد النقاش والتّحاور وتبادل الآراء بين كافّة أعضاء المجلس البلدي بشأن فحوى ومضمون القرار الذي سيتمّ اتخاذه وصياغته بخصوص تغيير صبغة استغلال الحمامات الفردية بالزريبة من لزمة إلى تسويغ يتجدد آليا وإقرار زيادة سنوية بـ 5% ، وبعد موافقة عدد تسعة (9) أعضاء من أعضاء المجلس والذين يمثلون الأغلبية المطلقة من أعضاء المجلس الحاضرين عند إجراء عملية التصويت ورفض عدد أربعة (4) أعضاء واحتفاظ عضوة وحيدة (1) بصوتها تقرّر ما يلي:

①- تغيير صبغة استغلال الحمّات الفردية من لزمة إلى تسويق يتجدّد آلياً بخصوص البتّة القادمة مع إقرار زيادة سنوية بـ5%.

②- مراجعة مختلف فصول وبنود كراس شروط لزمة الحمّات الفردية بالزربية لجعلها تتطابق مع نظام التسويق عوضاً عن نظام اللزمة المعتمد حالياً.

لكن وبمجرّد انتهاء عملية التصويت غادر كلّ من السّادة والسّيدات: "جلال الحاج عمر"، "الهاشمي الأسود"، "وصال شعبان" و"ذكرى السّعداوي" أعضاء المجلس قاعة الجلسة رافضين مواصلة أشغالها ومصرّحين بخطورة هذا القرار الذي صوّت عليه المجلس البلدي المتمثّل في تغيير طريقة استغلال الحمّات الفردية من لزمة إلى تسويق وهو ما سيخلق بلبلة كبيرة على مستوى الرّأي العام المحلي ومكوّنات المجتمع المدني بالزربية التي سبق لهم رفض هذا المقترح مع مجلس النّياحة الخصوصية الفارطة محمّلين السيّد رئيس البلدية المسؤولية التّاريخية للتبعات التي ستنتج عن المصادقة على مثل هذه القرارات المصيرية للمنطقة.

هذا ويسجّل السيّد: "جلال الحاج عمر" رئيس لجنة الشؤون المالية والإقتصادية ومتابعة التصرف رفقة باقي الأعضاء المنسحبين اعتراضهم على عدم قانونية أشغال الجلسة استناداً إلى أحكام الفصل 217 من مجلّة الجماعات المحليّة باعتبار عدم التّنصيب في الاستدعاءات الموجهة للأعضاء على عناصر جدول الأعمال لذلك يسجّل انسحابه من الجلسة رفقة بعض أعضاء المجلس نتيجة عدم قبول اقتراحه المتعلّق بتأجيلها قصد مزيد التشاور وإعادة درسع نصر تغيير صبغة استغلال الحمّات الفردية من لزمة إلى تسويق، وبعد، مغادرة السّادة الأعضاء قاعة الجلسة ورغم توفّر عنصر النّصاب القانوني لمواصلتها لاحظ السيّد رئيس البلدية أنّ المصلحة تقتضي تعليق أشغال هذه الجلسة وذلك إلى حين إعادة الإتّصال بباقي أعضاء المجلس سواء المنسحبين أو الغائبين قصد التواصل معهم لإعادة طرح هذا العنصر معهم مع العمل على استشارة أهل الذّكر من رجال القانون وبعض مكوّنات المجتمع المدني الفاعلين في مدينة الزربية لإعادة التداول في العنصر الثالث المتعلّق بتغيير صبغة استغلال الحمّات الفردية بالزربية من لزمة إلى تسويق خلال جلسة استثنائية ثانية يقع التوافق حول تاريخها وعناصر جدول أعمالها مع جميع أعضاء المجلس قصد الحرص على تفادي التباين في الآراء والمواقف بعد الجدال الذي أفرزته عملية التصويت المشار إليها أعلاه من تشنّج كبير من طرف الرّأي العام المحليّ برزت في التعليقات الكثيرة لجل المواطنين المتابعين لأشغال هذه الجلسة المباشرة على الصفحة الرّسمية لبلدية الزربية على شبكة التواصل الاجتماعي.

وفي نهاية هذه الجلسة الإستثنائية جدّد السيّد: إبراهيم بن عمر" رئيس بلدية الزربية شكره إلى كافّة السّادة أعضاء المجلس الحاضرين بالجلسة على روحهم الوطنية العالية التي تميّزوا بها خلال كامل المناقشات الخاصّة بالعناصر المدرجة بجدول أعمال هذه الدورة والذي يبرز غيرتهم الكبيرة على تغليب المصلحة العليا لبلدية الزربية والتي من أجلها أنتخبهم المتساكنون داخياً إلى تجنّب التشنّج وعدم مغالطة الرّأي العام بشأن بعض المسائل والمرافق الحسّاسة بالمدينة كالحمام الشّعبي بالزربية والذي يبقى خطّ أحمر لا يمكن التّفريط في استغلاله للغير بأيّ صورة من الصّور باعتباره رمزاً من رموز هذه المدينة ومورد مهم من موارد ميزانية بلدية الزربية.

ورفعت أشغال هذه الدّورة الاستثنائية الأولى للمجلس البلدي لبلدية الزريبة لسنة 2018 على السّاعة التاسعة والنّصف ليلا.

رئيس بلدية الزريبة
إبراهيم بن عمر